دراسات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ISI International Scientific Indexing, [8140].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [1.3].

قضية تغريب المُعاهَدين خلال عصر المرابطين
قراءة في سياقها وأبعادها

د. محمد المرتضي
أستاذ باحث في التاريخ الوسيط
الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين
جهة فاس – مكناس – المملكة المغربية

مُلَخّص

نُطلق المصادر التاريخية التي ترجع إلى الفترة الوسيطية ألفاظًا متعددة على نصارى الأندلس الذين كانوا تحت الذمة، منها: «الروم البلديين» و«المعاهدة» و«النصارى المعاهَدين» و«المعاهَدين» مجردة من الإضافة، وفي هذه الحالة قد تشمل اليهود والنصارى معًا، وتُسميهم بعض الدراسات الإسبانية بـ «المستعربين». وتعتبر قضية تغريب المُعاهدين على عهد علي بن يوسف بن تاشفين من أبرز القضايا التي تعكس معالم التحول في سياسة المرابطين مع أهل الذمة في الأندلس. ولعل الفهم السليم لهذه القضية التي أثارت جدلاً كبيرًا بين عدد من الباحثين، يقتضي استحضار سياقها التاريخي، وأبعادها المتعددة؛ لأن إغفال السياق التاريخي، واعتماد العامل الوحيد في التفسير، والتركيز على بعد واحد من أبعاد القضية لتعليل وجهة نظر معينة، أو أطروحة من الأطروحات استنادًا على وقائع وإشارات منتقاة لا يُعين على تقديم صورة واضحة حول أسس سياسة الدولة المرابطية بالأندلس ومعالم التحول فيها. لذلك فهذه المقالة سعت إلى محاولة تحديد مفهوم "المعاهدين" من أهل الذمة قبل تقديم صورة عامة عن أوضاع المعاهدين زمن المرابطين، ثم ضبط السياق التاريخي لتغريبهم خلال فترة حكم علي بن يوسف، وكذلك إبراز بعض أبعاد القضية اعتمادا على مصادر ومراجع متنوعة ومختلفة.

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث:	١٠	أغسطس	٢٠١٩
تاريخ قبـول النشـر:	١٩	نوفمبر	٢٠١٩

كلمات مفتاحية:
علي بن يوسف بن تاشفين؛ القاضي ابن رشد؛ ألفونسو المحارب؛ أهل الذمة؛ سياسة التسامح؛ تغريب المعاهَدين

معرِّف الوثيقة الرقمي: DOI 10.21608/KAN.2020.148735

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:
محمد المرتضي. "قضية تغريب المُعاهَدين خلال عصر المرابطين: قراءة في سياقها وأبعادها".- دورية كان التاريخية.- السنة الثالثة عشرة- العدد السابع والأربعون؛ مارس ٢٠٢٠. ص٢٢ – ٣٠.

Corresponding author: elmortadi82@gmail.com
Official website: http://www.kanhistorique.org
Twitter: http://twitter.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
Facebook Group: https://www.facebook.com/groups/kanhistorique
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Inquiries: info@kanhistorique.org

Open Access This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشرت هذه الدراسة في دَّورية كَان التَّاريْخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقدِّمَةٌ

اتسمت علاقات المرابطين مع المُعاهَدين من أهل الذمة في الأندلس بالتسامح أحيانًا، وبالتوتّر أحيانًا أخرى، ويظهر التغيّر في العلاقات بين الطرفين عند هدم إحدى الكنائس في عهد يوسف بن تاشفين[١] وتغريب المعاهَدين في عهد ابنه علي[٢]، وإذا كانت هذه الأحداث والتحولات معروفة عند ثلة من الباحثين، فإن فهمنا الدقيق لها يتوقف على شرطين: **أولاً**: يجب ربطها بالتطورات العامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفها العالم الإسلامي عموما والغرب الإسلامي على وجه الخصوص ما أمكن، لأن الفهم السليم للأحداث يقتضي استحضار السياق التاريخي لها. **ثانيًا**: علينا أن ندعم دراستنا لهذه التطورات بتوثيق مدقق لأن متانة التوثيق شرط في مصداقية الاستنتاجات، ولا ننسى أن المصادر التي تطرقت لمثل هذه التطورات والتحولات، تشمل مصادر معاصرة وأخرى متأخرة، وبعضها يتميز بالدقة والضبط، بينما البعض الآخر يحتوي على معلومات كثيرة فيها الصحيح وفيها المبالغ فيه. وسعيًا وراء محاولة فهم قضية تغريب المُعاهدين على عهد علي بن يوسف بن تاشفين، وما أثارته من إشكالات يمكن أن نتساءل: كيف تعامل المرابطون مع "المُعاهَدين" من أهل الذمة في الأندلس؟ وإلى أي حد يمكن اعتبار تغريب المعاهَدين زمن علي بن يوسف بن تاشفين دليلا على بُغضهم والرغبة في الاستحواذ عليهم وعلى ممتلكاتهم؟

أولاً: مفهوم "المعاهَدين" من أهل الذمة

الذِّمَّةُ في اللغة هي العهد والأمان[٣]، والعَهْد «يسمَّى ذِماماً لأن الإنسان يُذَمُّ على إضاعته منه... وأهل الذِّمّة: أهلُ العَقْد... ويقال أهل الذّمّة لأنهم أدَّوا الجِزْية فأمِنُوا على دمائهم وأموالهم»[٤]، وسُمي المُعاهَد ذِمِّيّاً «لأنه أُعْطيَ الأَمان على ذِمَّةِ الجِزْيَة التي تؤخذ منه»[٥]. وقد اختلف الفقهاء في قدر الجزية، فذهب أبو حنيفة إلى أنها مقدرة ولا تتجاوز اثنا عشر درهما، وعند الشافعي لا يجوز أن تقل عن دينار واحد «وقال مالك لا يُقدر أقلها ولا أكثرها وهي موكولة لاجتهاد الولاة في الطرفين»[٦]. وجاء في نوازل ابن الحاج (ت. ٥٢٩هـ/ ١١٣٦م) المعاصر للمرابطين أن مقدار الجزية «على الرؤوس أربعة دنانير وأربعين درهما»[٧]. ومن الشروط التي يجب على أهل الذمة الالتزام بها حتى يضمن الإمام لهم الأمان، ويخضعوا لأحكام الدولة بموجب عقد الذمة، حسب ما جاء عند الماوردي (ت. ٤٥٠هـ/ ١٠٥٨م): «أن لا يذكروا الإسلام بذم له، ... وأن لا يُعينوا أهل الحرب ولا يؤوا عينا لهم»[٨]. وتُطلق المصادر التاريخية ألفاظا متعددة على نصارى الأندلس الذين كانوا تحت الذمة، منها «الروم البلديين»[٩] أو«المعاهدة»[١٠] أو «النصارى المعاهَدين»[١١] أو «المعاهَدين»[١٢] مجردة من الإضافة، وفي هذه الحالة قد تشمل اليهود والنصارى معا[١٣]، وتُسميهم إحدى الدراسات الإسبانية ب «المستعربين» (Mozarabes)[١٤].

وممّا لا شك فيه أن هذا التعدد في الألفاظ قد يُسبب بعض الارتباك عند محاولة تحديد العناصر المعنية؛ إذ يصعب التمييز أحيانًا بين أهل الذمة ونصارى الأندلس المحاربين الذين أطلق عليهم لفظ «العجم»[١٥]، ويبدو أن أفضل العصور التي عاشها أهل الذمة في الأندلس هي القرون الثلاثة الأولى من الحكم الإسلامي لتلك البلاد[١٦]، وأن أسوأها عليهم وعلى المسلمين أيضًا، هي العصور التي كثر فيها الانحراف عن تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية[١٧]. ترى كيف تعامل المرابطون مع المعاهدين من أهل الذمة في الأندلس؟

ثانيًا: حرص المرابطين على إنصاف المعاهَدين

يبدو أن المرابطين نهجوا التعامل نفسه الذي سار عليه المسلمون منذ فتح المغرب والأندلس حيث سمحوا بوجود تنظيمات اجتماعية وإدارية خاصة باليهود والنصارى في الأندلس، ومنها نظام "القَماسة"[١٨] الذي كان يتولى إدارته «قُومِس الأندلس وزعيم عجم الذمة»[١٩] مثل ابن الفلاس وهو «من رؤوس المعاهدة»[٢٠]. كما كان يوسف بن سهل قاضياً لليهودِ في قرطبة سنة (٥٠٧هـ/ ١١١٣م) واستمر في منصبه حتى مات سنة (٥١٧هـ/ ١١٢٣م)[٢١]. وتماشيًا مع عوائدهم في دفن موتاهم، فقد جعلت الدولة المرابطية لأهل الذمة مقابر خاصة بهم، وهذا ما يُستشف من جواب لابن الحاج ذكره البُرزلي في جامعه، حيث قال: «في رضيع من أولاد النصارى اشتراه مسلم مع أمّهِ فمات فإنه يُدفن في مقبرة النصارى»[٢٢].

وفي السياق نفسه تشير إحدى فتاوى ابن رشد (ت. ٥٢٠هـ/ ١١٢٧م) إلى عدم منع اليهود من استقاء المياه مع المسلمين من الآبار المشتركة[٢٣]، وذكر ابن عبد الملك في سياق ترجمته للفقيه أحمد بن عبد الصمد بن أبي عَبيدة القرطبي (ت. ٥٨٢هـ/ ١١٨٦م) أنه «كان له مملوك من أبناء الروم قد علّمه الكتابة فكان يكتب عنه كلَّ ما يؤلف»[٢٤]. كما ورد في وثيقة مؤرخة برجب سنة ٥٢٢هـ/ ١١٢٨م وصية «تتضمن تنفيذ أبي عمران [أي أبو عمران موسى بن سعادة البلنسي] عهد أبي علي [القاضي أبو علي الصدفي] بإعتاق مملوكه مُبشِّر الرومي الأصل، وإعطائه من صريح متروكه ما لا يأتلى في مثله أولو الفضل»[٢٥].

ولا شك في أن سياسة التسامح والتعايش الذي ساد بين فئات المجتمع الأندلسي، أدى إلى إسلام عدد كبير من اليهود والنصارى في الأندلس. نذكر منهم أبا الفضل بن حسداي الذي كان يهودياً فأسلم[٢٦]، والشاعر المرموق والعالم التلمودي الشهير أبا عمر يوسف بن صديق الذي تولى منصب قاضي اليهود في قرطبة من سنة ٥٣٣هـ/ ١١٣٨م إلى سنة (٥٤٣هـ/ ١١٤٨م)، ويبدو أنه «اعتنق الإسلام في أواخر أيامه»[٢٧]. وتشير كتب النوازل والأحكام إلى نماذج من النصارى الذين أسلموا منهم «النصراني يُسلِم وله أخت نصرانية فتريد التزويج»[٢٨]، «والغلام الذي أسلم وأخرج من عند اليهودي، فادّعى الغلام أنه إنما خدمه على أنه حر»[٢٩]، وكذلك ما جاء في جواب ابن الحاج حول: «من تصدق على زوجته النصرانية بداره على أن تُسلِم فأسلمت وماتت قبل القبض، فهي حيازة للدار لأنه ثمن إسلامها»[٣٠].

وبفضل سياسة التسامح أيضًا، نجد بعض أهل الذمة، وخاصة من اليهود الأغنياء الذين لم يُسلموا، قام بالتحبيس على ضعفاء المسلمين[٣١]. كما «أن قوما من النصارى المعاهَدين أسلموا في إشبيلية»[٣٢]، وحسبما يرى أحد الباحثين[٣٣]، فإن دخول نصارى إشبيلية في الإسلام لم يتم إلا في عصر المرابطين أي في العصر الذي تمت فيه عملية التغريب نحو المغرب الأقصى، ولا نستبعد أن إسلام أعداد كبيرة من اليهود أيضًا أصبح ظاهرة شائعة على ألسن العامة حتى إنهم لقّبوا كل من أسلم من اليهود ب «أسلمي»[٣٤].

ومن المظاهر التي تعكس حرص الدولة المرابطية على إنصاف أهل الذمة والضرب على أيدي من حاول المسّ بحقوقهم أن مجموعة من نصارى غرناطة توجهت إلى مراكش سنة (٥٢٢هـ/ ١١٢٨م)، أي سنتين بعد تصرفهم العدواني ضد أمن الدولة والمجتمع[٣٥]، لتقديم شكوى ضد ظلم وتعسفات والي المدينة أبي عمر يناله «فأمر بمحضره معهم في مجلس نظره، فأدلوا بحجج في ظلمه فسجنه لهم حتى أنصفهم من ظُلامتِهم»[٣٦].

ولعلّ ما يُثير الانتباه أن القاضي ابن رشد الجدّ الذي لم يجد أي مانع في تحويل حكم كان لصالح مسلم إلى نصراني ظهر له أن حقه قد أخذ منه ظلما «فليس لأحد أن يأخذه منه، لأنه على ذلك أعطى الجزية»[٣٧]، واستحسن جلوس القاضي للحكم «في رحاب المسجد الخارجة عنه.. ليصل إليه اليهودي والنصراني والضعيف..»[٣٨] هو القاضي نفسه الذي أفتى بقرار التغريب. فما السياق التاريخي لتغريب المعاهَدين خلال عصر المرابطين؟

ثالثًا: السياق التاريخي لتغريب المُعاهَدين

غني عن البيان أن من أبرز الأحداث التاريخية التي وقعت زمن علي بن يوسف بن تاشفين، ولها صلة بأهل الذمة، تغريب المعاهَدين. وقد صدر قرار التغريب والإبعاد بناء على فتوى ابن رشد[٣٩]، وذلك بسبب «ما أصيب به المسلمون من النصارى المعاهَدين بها (أي بالأندلس)، وما جروه إليها، وجنوه عليها من استدعاء ابن رذمير، وتقويته على المسلمين وإمداده، وما في ذلك من نقض العهد، والخروج عن الذمة»[٤٠].

ولعل من تداعيات ما أقدم عليه النصارى المعاهَدين من تآمر أن الناس في الأندلس صلّوا «صلاة الخوف وهم في الأسلحة»[٤١] يوم عيد الأضحى، كما تعثّرت الحلقات الدراسية العلمية التي كان يُقيمها ابن رشد بقرطبة[٤٢] نتيجة سفره إلى مراكش سنة (٥٢٠هـ/ ١١٢٦م) لتقديم تقرير لعلي بن يوسف عن الوضعية الأمنية بالأندلس والنظر في المشاكل التي سبّبها أهل الذمة من النصارى المعاهَدين. والملاحظ أن حملة ابن رذمير (ألفونسو الأول ملك أراغون) التي شق فيها الأندلس من الشمال إلى الجنوب سنة (٥١٩هـ/ ١١٢٥م) قد كشفت عن مدى انتشار أهل الذمة في البلاد الأندلسية، حتى إن الأمير أبا الطاهر تميم والي غرناطة لمّا همّ «بجمعهم وثقافهم، فأعياه ذلك لكثرتهم وبُعد أقطارهم»[٤٣]، وتزامنت أيضا مع فترة وصفها أحد المؤرخين بضعف الدولة المرابطية وظهور الخلل فيها[٤٤].

وتذكر بعض المصادر أن عدد المعاهَدين كان كبيرا؛ فمعاهدة غرناطة وحدهم كتبوا لابن رذمير زماما يشتمل على اثني عشر ألفًا من مقاتليهم مستدعين له ومشجعين[٤٥]، وبلغ عدد المبعدين من الأندلس إلى المغرب زمن المرابطين نحو ثلاثة آلاف في مكناسة[٤٦]، واستقبلت سلا طائفة منهم[٤٧]، «ومن المرجح أن تكون مجموعات أخرى منهم قد استقرت بمختلف المدن المغربية بسبب هذه الظروف أو تلك»[٤٨]. والمؤكد أيضا أن عملية التغريب لم تشمل جميع المعاهَدين، لأن «قوما من النصارى المعاهَدين أسلموا في إشبيلية... وأن جماعة يسيرة من النصارى المتقدم ذكرهم فروا إلى بلاد العدوّ»[٤٩]. ومهما يكن من أمر بشأن عدد المعاهَدين المبعدين؛ فالسؤال الأهم يتعلق بالأسباب الحقيقية التي كانت وراء تغريبهم، وهل كان الغرض هو الاستحواذ عليهم وعلى ممتلكاتهم؟

رابعًا: بعض أبعاد قضية تغريب المعاهدين

لا شك أن عددًا من المعاهَدين مدّوا يد المساعدة لألفونسو المحارب خلال حملته المذكورة. وقد فسّر ذلك أشباخ برغبتهم في «هجرة أوطانهم خشية نقمة المسلمين»[٥٠]، وبرّره دوزي بحادث هدم إحدى الكنائس[٥١]، وحاول لاغارديرا[٥٢] ربط المسألة برغبة المعاهَدين في الهجرة نحو الشمال لتعمير المناطق المسيحية وتنمية النشاط الزراعي فيها. ونحسب أن مثل هذه الدراسات حاولت تجريد حدث التغريب من سياقه، ولم يستحضر أصحابها السنوات التي قضاها أهل الذمة في ظل حكم الدولة المرابطية. ولا نستبعد أن يكون للخطوة التي أقدم عليها بعض المعاهَدين صلة بتغيّر ميزان القوى في بلاد الأندلس خصوصا منذ سقوط سرقسطة سنة (٥١٢هـ/ ١١١٨م) حتى وصول تاشفين بن علي إلى الأندلس سنة (٥٢٠هـ/ ١١٢٦م)، وتمكّنه من فتح ثلاثين حصنا من حصون بلاد الغرب[٥٣]. كما أن بعض الدراسات الأخرى استغلت حدث التغريب، وأعطته أكثر من حجمه، حيث اعتبره دوفورك[٥٤] حلقة من حلقات إخلاء الأندلس من المسيحيين وإنهاء وجودهم بها، وعدّه دوزي محاولة لإضعاف المسيحيين عن طريق إبعادهم عن وطنهم «حتى إنه لم يبق منهم بالأندلس سوى طائفة قليلة»[٥٥].

وفي تفسيره لمسألة التغريب ذهب إبراهيم القادري بوتشيش[٥٦] إلى أن الهدف منها هو قطع أحلام الفونسو بمعاودة الهجوم على مدينة غرناطة ذات الأهمية الاقتصادية، وعدم حرمان بيت مال الدولة المرابطية من موارد الجزية التي كان يؤديها أكثر من اثني عشر ألفًا من المعاهَدين، وكذلك من الضرائب التي كانت تُجبى على أراضيهم. ويبدو أن هذا التفسير بتركيزه على البُعد المادي لقضية التغريب من أجل تأكيد أطروحة «اقتصاد المغازي» لم يبتعد كثيرا عن الدراسات التي حذر من الوقوع في شراكها[٥٧].

وإذا كان للجانب المادي حضوره في قضية تغريب المعاهَدين ولا يمكن إغفاله، فلابد أن يأخذ حجمه الحقيقي دون تضخيم؛ ذلك بأن عملية التغريب لم تتم إلا بعد تعاون المعاهدين مع ألفونسو المحارب، ولنا أن نتصور كيف تتعامل الدول والأنظمة مع من تثبت إدانته بجريمة التخابر مع العدو. وبالرغم من أن عملية التغريب قد وقعت خلال فترة حكم علي بن يوسف بن تاشفين، «أول من استعمل الروم وأركبهم في المغرب»[٥٨]، فقد وصفته إحدى الكتابات الأجنبية المنصفة ب "كريم المنفيين" (De généreux exilés)[٥٩]. ولا مجال للمقارنة بين ما قامت به الدولة المرابطية في حق المعاهَدين المبعدين وبين الإجراءات القاسية التي اتخذها بعض أمراء الممالك النصرانية في حق عدد من الأسرى المسلمين. وعلى سبيل المثال، فالسيد القمبيطور[٦٠]، كما تعرفه المصادر العربية، أحرق قاضي بلنسية أبا أحمد جعفر بن عبد الله بن جحاف حيا[٦١] بعد تغلبه على بلنسية سنة (٤٨٨هـ/ ١٠٩٥م)، ولم يسلم من جريمته أبو جعفر أحمد بن عبد الولي البتّي البلنسي أيضًا[٦٢].

ويُصوّر لنا ابن عذاري بشاعة ما حدث بقوله: «وجدّ الطاغية في حرق من خرج من المدينة إلى المحلة، لئلا يخرج الضعفاء ويتوفر القوت على الأغنياء. فهان على الناس الإحراق بالنار، فبعث فيهم القتل، وعلّقت جثثهم في صوامع الأرباض وبواسق الأشجار»[٦٣]، وحتى تتضح الصورة أكثر حول قضية تغريب المعاهَدين، فمن التساؤلات المشروعة والملحة التي لابد من التأمل فيها ومحاولة الإجابة عنها هي: كيف تعامل المرابطون مع المعاهَدين المبعدين إلى المغرب، ومع ممتلكاتهم التي بقيت في الأندلس؟

لقد استفتى الأمير علي بن يوسف قاضي الجماعة ابن ورد الأندلسي (ت. ٥٤٠هـ/ ١١٤٦م) حول عدة قضايا تهمّ النصارى المبعدين نحو مكناسة، منها طلبهم السماح ببناء كنيسة، فكان جواب ابن ورد بعدم السماح لهم بذلك «اللهم إلا أن يُقيم كل إنسان منهم شريعته في داره دون ناقوس يضربه، ولا فعل يُظهره»[٦٤]. وبالرغم من أن قاضي المرابطين الفقيه ابن الحاج قد سمح لهم بتشييد البيع والكنائس في المناطق التي استقروا بها «تغليبا لمصلحة توهين أهل الحرب»[٦٥]، إلا أنه منعهم أيضا من ضرب الناقوس[٦٦].

وفي هذا الصدد أيضا أورد الونشريسي فتوى لابن الحاج يقول فيها: «هؤلاء النصارى وُصفوا بالمعاهَدين، وذلك يقتضي ثبوتهم على ما سلف لهم من العهد والعقد من الذمة، والوفاء لهم واجب، مباح لكل طائفة منهم بناء بيعة واحدة لإقامة شريعتهم، ويُمنعون من ضرب الناقوس، لأن أمير المؤمنين أمر بنقلهم من جزيرة الأندلس للخوف منهم والحذر للمسلمين»[٦٧].

والغالب على الظن أن المرابطين لم يسمحوا للنصارى المبعدين إلى المغرب الأقصى ببناء الكنائس. ولعل ما يدعم هذا الرأي أن قاضي مراكش موسى بن حماد الصنهاجي (ت. ٥٣٥هـ/ ١١٤٠م)[٦٨] استفتى ابن رشد حول رجل أسلم ثم سُمع عنه أنه باق على النصرانية، ووُجد في بيته شموع كثيرة وأشياء توجد عادة في الكنيسة «وشهد شاهدان ممن يعرف أحوال النصارى وأمور شرعهم بأن الشموع المذكورة مما يتقرب بها النصارى،

ويهدونها إلى قسيسهم ليوقدوها في متعبدهم، وأن اللوح الذي على أربعة قوائم مما يضع عليه قسيس النصارى الإنجيل حين قراءته إياه، وأن العصا التي رأسها عود مصلب مما يتوكأ عليها وقت قيامه لقراءة الإنجيل..»[٦٩]. كما أن بعض المصادر العربية تذكر أن أول كنيسة بنيت بمراكش في عهد الخليفة إدريس الملقب بالمأمون (ابن يعقوب المنصور الموحدي)[٧٠]، وإذا سلمنا بصحة ما ذكره مارمول فيرجع بناء أول كنيسة بالمغرب إلى عهد يعقوب المنصور الذي بنى كُراسه من النصارى كنيسة «يذهبون إليها للاستماع إلى القداس»[٧١].

وعليه، فمن خلال النوزل المتعلقة بقضية تغريب المعاهَدين، يبدو أن الدولة المرابطية أخضعت أحباس الكنائس وبيع المعاهَدين الذين تم إبعادهم إلى المغرب الأقصى في سائر البلاد الأندلسية لملكية الدولة[٧٢]، وحولت إحدى الكنائس مسجدًا «تُصلى فيه الصلوات الخمس ويُخطب فيه أيام الجمع فبقيت الأحباس... على حالها يُكسى منها المسجد ويستغل الأئمة الباقي، فبقيت كذلك مدة ثماني عشرة سنة لم تُتعرض بشيء من الأشياء، إلى أن قام عامل من عمال بيت مال المسلمين وأراد ضمها لبيت مال المسلمين»[٧٣]، وعلى سبيل المثال يذكر الإدريسي أن أحباس كنيسة الغراب كانت تنتشر في غرب الأندلس كله[٧٤].

ومهما يكن من أمر بشأن القرار الذي اتخذته السلطة المرابطية حيث اعتبرته بعض المصادر «أخف ما يؤخذ به من عقابهم»[٧٥] بسبب تصرفهم، وفسّره أحد المستشرقين بهزيمة المسلمين «قرب مدينة أليسانة اليهودية»[٧٦]؛ فيبدو أن خيانة بعض أهل الذمة لم تقف عند حدود تعاونهم مع الفونسو المحارب سنة (٥١٩هـ/ ١١٢٥م) وتقديم «الأقوات والعلوفات»[٧٧] إلى جيوشه. بل إن نصارى إشبيلية بعثوا برسالة إلى سيف الدولة آخر ملوك سرقسطة سنة (٥٢٨هـ/ ١١٣٣م)– وهو حينئذ ضمن جيش ألفونسو السابع – «وقالوا له فيها، خاطب عنا ملك النصارى، وأكِّدْ له تأكيدا لا نقض فيه أننا سوف نتخلّص من نير المرابطين»[٧٨].

كما أن أحد زعمائهم شارك في معركة البكار سنة (٥٢٨هـ/ ١١٣٣م) ضد المرابطين، وأن عبدا من عبيد تاشفين بن علي طعنه «فأخرج الرمح من وراء ظهره»[٧٩]. ولم يستبعد أحد الباحثين[٨٠] أن يكون الاضطراب الذي وقع في قرطبة سنة (٥٢٩هـ/ ١١٣٤م) حيث «قتل يهودي مسلما، فاستطال المسلمون على اليهود، فنُهبت أموالهم، وهُدمت ديارهم»[٨١] «وقُتل نفر منهم»[٨٢] بسبب تجسّسهم على المسلمين، وإفشاء أسرارهم لأعدائهم، لذلك عمدوا إلى التضييق على اليهود، فكان ردّ فعلهم الانتقام من المسلمين الذين يجوبون الأحياء اليهودية. ولعلّ من صور دسائس اليهود ضد المسلمين في العهد المرابطي، ما ذكره أحد المؤرخين اليهود حول إسهامهم في تأجيج الصراع بين النصارى والمسلمين، وتأكيده أنهم لا يمكنهم التزام الحياد[٨٣]. وتؤكد إحدى الروايات مشاركة اليهود في مؤامرات الاغتيال مثل ما حدث لأحد المقربين من عامل غرناطة أبي حفص عمر بن علي وهو موسى بن مفروح الذي مُنحت له سلطات واسعة لعلو همته، فسمّمه أحد اليهود[٨٤].

أضف إلى ذلك أن بعض قضاة اليهود كانوا يوفرون الحماية لمَنْ يُشارك في المؤامرات، مثل: ابن ميقاش، وهو من أحبار اليهود وقاضي مدينة اليُسَانَة الذي علم بأن أحد اليهود أراد أن يُبلّغ عن يهودي آخر شارك في مؤامرة سياسية، فحاكمه بتهمة كشف أحد إخوانه[٨٥]. وفي السنوات الأخيرة من الحكم المرابطي نجد ابن همشك وهو «رومي الأصل، ملك في الفتنة جَيّان وشقورة، وكثيرا من أعمال غرب الأندلس»[٨٦]. وأسهم بعضهم في إسقاط دولة المرابطين سنة (٥٤١هـ/ ١١٤٧م) حيث استأمنوا عبد المومن الموحدي «فأمنهم، واتفقوا معه على أن يُدخلوه من الباب المعروف بباب أغمات»[٨٧]. وتفيد رواية مسيحية وردت في «أخبار الإمبراطور الفونسو السابع»[٨٨] أنه بعد استيلاء الموحدين على مراكش، رجع إلى طليطلة عدد من النصارى الذين تم استخدامهم في الجيش المرابطي صُحبة قساوستهم[٨٩].

والغالب على الظن أن خيانة بعض أهل الذمة طالت أيضا مجال ترجمة علوم المسلمين، لذلك حذر ابن عبدون من خطورة ترجمتهم للكتب الإسلامية، ونصح المسلمين بقوله: «يجب أن لا يُباع من اليهود، ولا من النصارى، كتاب علم، إلا ما كان من شريعتهم؛ فإنهم يُترجمون كتب العلوم، وينسبونها إلى أهلهم وأساقفتهم، وهي من تواليف المسلمين»[٩٠]. ولا يُستبعد أن يكون منع استخدام النصارى في تسيير شؤون الدولة المرابطية في عهد تاشفين بن علي، من خلال رسالة رسمية إلى أهل بلنسية، صدرت من ديوان الإنشاء المرابطي في جمادى الأولى سنة (٥٣٨هـ/ ١١٤٣م)[٩١]، قد جاء في سياق تدهور الأوضاع في الأندلس وبروز طلائع الثورة فيها، وقد يكون مرتبطا «من حيث أسبابه بسلوك النصارى في أعمالهم تجاه المسلمين»[٩٢].

خَاتمَةٌ

تعتبر قضية تغريب المعُاهدين على عهد علي بن يوسف بن تاشفين من أبرز القضايا التي تعكس معالم التحول في سياسة المرابطين مع أهل الذمة في الأندلس، ولعل الفهم السليم لهذه القضية، التي أثارت جدلاً كبيرًا بين عدد من الباحثين، يقتضي استحضار سياقها التاريخي، وأبعادها المتعددة؛ لأن إغفال السياق التاريخي، واعتماد العامل الوحيد في التفسير، والتركيز على بعد واحد من أبعاد القضية لتعليل وجهة نظر معينة، أو أطروحة من الأطروحات استنادًا على وقائع وإشارات منتقاة لا يُعين على تقديم صورة واضحة حول أسس سياسة الدولة المرابطية بالأندلس ومعالم التحول فيها.

وخلاصة الكلام؛ إن التسامح مع أهل الذمة في الأندلس والحرص على إنصافهم، خلال عصر المرابطين، اتخذ صورًا وأشكالاً متعددة، وقد أثمرت تلك السياسة إسلام عدد من اليهود والنصارى. وفي المقابل تُعتبر قضية تغريب المعاهَدين من أبرز القضايا التي قد تعكس تشدّد المرابطين ضد أهل الذمة، ما لم يتم استحضار السياق التاريخي الذي جاء فيه التغريب وهو تعاون عدد من المعاهَدين مع ألفونسو المحارب، ونقضهم عهد الذمة، ولنا أن نتصور كيف تتعامل الدول والأنظمة مع من تثبت إدانته بجريمة التخابر مع العدو.

الهَوامِشُ:

(١) ذكر ابن الخطيب، نقلاً عن ابن الصيرفي- مؤرخ المرابطين- أن يوسف بن تاشفين أمر بهدم كنيسة ألبيرة بغرناطة سنة (٤٩٢هـ/ ١٠٩٨م)، بناءً على فتوى أصدرها الفقهاء «فصيِّرت للوقت قاعا، وذهبت كلّ يد بما أخذت من أنقاضها وآلاتها». وبخصوص دواعي أمر هدمها، فحسب ما جاء في سياق كلام ابن الخطيب، أنها كانت «كنيسة شهيرة، اتخذها لهم أحد الزعماء من أهل دينهم، استركبه بعض أمرائها في جيش خَشِن من الروم، فأصبحت فريدة في العمارة والحلية». ويبدو أن وجود هذه الكنيسة كان مثار شكوك السلطة والفقهاء على حد سواء، خصوصا بعد أن «استحوذ الروم على بيت المقدس»، كما قال صاحب "الحلل الموشية"، وذلك خلال الحملة الصليبية الأولى التي استطاعت الوصول إلى بلاد الشام سنة (٤٩٢هـ/ ١٠٩٨م)، ومن المحتمل أن هدمها كان أيضًا بسبب علاقات أهل الذمة مع الفونسو كما رجّح إبراهيم حركات. راجع: ابن الخطيب، **الإحاطة في أخبار غرناطة**، حقق نصه ووضع مقدمته وحواشيه محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٩٧٧، ج ١، ص: ١٠٧- ١٠٨. مؤلف أندلسي من أهل القرن (٨هـ/ ١٤م)، **الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية**، تحقيق سهيل زكار وعبد القادر زمامة، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، ط ١، ١٩٧٩، ص: ٨٩.

HARAKAT (Brahim), (1995): «La communauté chrétienne et celle d'origine chrétienne en Espagne musulmane, vues par les sources arabes», in **L'Occident musulman et l'Occident chrétien au Moyen-Age, coordonné par Mohammed HAMMAM**, Université Mohammed V, Publications de la Faculté des Lettres et Sciences Humaines, Rabat, Série colloques et séminaires n° 48, pp: 197–207, p: 201.

(٢) أجمعت معظم المصادر على وقوع عملية التغريب، ولكنها اختلفت في تحديد سنة وقوعها. فابن عذاري يُحددها بسنة (٥١٨ هـ/ ١١٢٤م)، بينما جعلها ابن الأبار والنُباهي وابن الخطيب وصاحب الحلل الموشية سنة ٥٢٠هـ/ ١١٢٦م. راجع: ابن عذاري، **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، الجزء الرابع (قسم المرابطين)**، تحقيق ومراجعة إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت-لبنان، ط ٣، ١٩٨٣. ص: ٧٣. ابن الأبار، **المعجم في أصحاب القاضي الصدفي**، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، القاهرة -بيروت، ط ١، ١٩٨٩، ص: ١٦٢. النُبَاهِي، **تاريخ قضاة الأندلس (المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا)**، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت-لبنان، ط ٥، ١٩٨٣، ص: ٩٩. ابن الخطيب، الإحاطة، م س، ج١، ص: ١١٤. الحلل الموشية، م س، ص: ٩٧. والراجح أنها كانت سنة ٥٢٠هـ/ ١١٢٦م، لأن حملة ابن رذمير لم تنته إلا في ١٣ صفر من تلك السنة. وبعدها مباشرة سافر ابن رشد إلى مراكش لإقناع علي بن يوسف بقرار الإبعاد والتغريب، ثم عاد إلى قرطبة حيث توفي يوم ١١ ذي القعدة. وذكر ابن خير الإشبيلي في فهرسة شيوخه أنه

التقى به أثناء اجتيازه للعدوة في أول ربيع الآخر من السنة المذكورة. ابن خير الإشبيلي، **فهرسة ابن خير الإشبيلي**، حقّقه وضبط نصّه وعلّق عليه بشار عواد معروف ومحمود بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط ١، ٢٠٠٩، ص: 000. وحسب أحد الباحثين فتغريب المُعاهَدين تم على ثلاثة مراجل: من مالقة سنة ١١٠٦م، ومن غرناطة سنة ١١٢٦م، ومن باقي الأندلس ما بين ١١٣٨ و١١٧٠م. انظر:

LAGARDÈRE (Vincent), (1988): «Communautés mozarabes et pouvoir almoravide en 519 H/1125 en Andalus«, **Studia Islamica**, n° 67, pp. 99–119, p: 99 .

(٣) ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ١٩٩١، مادة ذم، ج ٢، ص: ٣٤٦. ابن منظور، **لسان العرب**، دار صادر – بيروت، د.ت. ج ١٢، ص: ٢٢٠.

(٤) **معجم مقاييس اللغة**، مادة ذم، م س، ج ٢، ص: ٣٤٦.

(٥) **لسان العرب**، م س، ج ١٢، ص: ٢٢٠.

(٦) الماوردي، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، تحقيق أحمد مبارك البغدادي، مكتبة دار ابن قتيبة، الكويت، ط ١، ١٩٨٩، ص: ١٨٤.

(٧) ابن الحاج، **نوازل ابن الحاج**، مخطوط المكتبة الوطنية بالرباط، رقم 00 ج، ص: ٢٩٤.

(٨) الماوردي، **الأحكام**، م س، ص: ١٨٤ - ١٨٥.

(٩) ابن عذاري، **البيان**، تحقيق إحسان عباس، م س، ج ٤، ص: ٣٩.

(١٠) المصدر نفسه، ج ٤، ص: ٧٠ - ٧١. **الحلل الموشية**، م س، ص: ٩٤.

(١١) ابن عذاري، **البيان**، م س، ج ٤، ص: ٤٠. **الحلل الموشية**، م س، ص: ٩٣.

(١٢) ابن عذاري، **البيان**، م س، ج ٤، ص: ٧٣. **الحلل الموشية**، م س، ص: ٩٠.

(١٣) ابن الخطيب، **الإحاطة**، م س، ج ١، ص: ١١٣.

(14) SIMONET (Francisco Javier), (1897-1903): **Historia de los Mozárabes de España deducida de los mejores y más auténticos testimonios de los escritores cristianos y arabes**, Madrid.

(١٥) حسين مؤنس، **الثغر الأعلى الأندلسي في عصر المرابطين وسقوط سرقسطة في يد النصارى سنة ٥١٢هـ/ ١١١٨م، مع أربع وثائق جديدة**، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، ١٩٩٢، ص: ٤١. نقلا عن رسالة رسمية مرابطية.

(١٦) يمكن الاطلاع على بعض المواقف الدالة على التفاهم بوجه عام بين المسلمين واليهود خلال القرون الثلاثة الأولى من الحكم الإسلامي للأندلس عند ابن القوطية، **تاريخ افتتاح الأندلس**، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، ط ٢، ١٩٨٩، ص: ٧٠ – ٧٢. المراكشي، **المعجب في تلخيص أخبار المغرب**، تحقيق محمد سعيد العريان، طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٦٣. ص: ٤٥ – ٤٧. الونشريسي، **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب**، أخرجه جماعة من الفقهاء، بإشراف محمد حجي، وزارة الأوقاف، الرباط، ١٩٨١، ج ١٠، ص: ١٢٨ – ١٣٠.

(١٧) راجع: ابن بسام، **الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة**، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت - لبنان، ١٩٩٧، القسم الأول- مج ٢، ص: ٧٦٦ - ٧٦٩. ابن سعيد، **المُغرب في حُلى المغرب**، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط ٤، ١٩٩٥، ج ٢، ص: ١١٤. ابن عذاري، **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب**، تحقيق ومراجعة ج. س. كولان و إ. ليفي بروفنسال، دار الثقافة، بيروت-لبنان، ١٩٨٣، ج ٣، ص: ٢٣١ – ٢٧٥ – ٢٧٦.

(١٨) ابن القوطية، **تاريخ افتتاح الأندلس**، م س، ص: ٥٨.

(١٩) ابن الخطيب، **الإحاطة**، م س، ج ١، ص: ١٠٣. وللإشارة فجمع "القومس" "القوامس" وهم زعماء النصارى في الأندلس، والراجح أن "عجم الدمة" هم النصارى المعاهدون. راجع: الهامش الثالث والرابع من الصفحة نفسها.

(٢٠) ابن عذاري، **البيان**، م س، ج ٤، ص: ٧١.

(٢١) عبد المجيد (محمد بحر)، **اليهود في الأندلس**، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٧٠، ص: ٦٦ - ٦٧.

(٢٢) البرزلي، **فتاوى البرزلي جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكّام**، تقديم وتحقيق محمد الحبيب الهيلة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ٢٠٠٢، ج ١، ص: ٥٠٦.

(٢٣) ابن رشد الجد، **فتاوى ابن رشد**، تحقيق المختار بن الطاهر التليلي، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط ١، ١٩٨٧، ج ١، ص: ٦٠٥. راجع أيضًا فتوى لابن الحاج في: المعيار، م س، ج ٥، ص: ٢٠٨.

(٢٤) ابن عبد الملك، **الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة**، تحقيق إحسان عباس ومحمد بنشريفة وبشار عواد، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط ١، ٢٠١٢، ج ١، ص: ٤٢٠.

(٢٥) ابن الأبار، **المعجم**، م س، ص: ١٩٤.

(٢٦) ابن بسام، **الذخيرة**، م س، القسم ٣- مج ١، ص: ٤٥٧. ابن خاقان، **قلائد العِقيان في محاسن الأعيان**، حققه وعلق عليه حسين يوسف خربوش، مكتبة المنار، الأردن، ط ١، ١٩٨٩، ص: ٥٤٥. المقري، **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٨٨، مج ٣، ص: ٢٩٣ وص: ٤٠١. ابن سعيد، **حلى المغرب**، م س، ج ٢، ص: ٤٤١.

(٢٧) محمد بحر عبد المجيد، **اليهود في الأندلس**، م س، ص: ٧٩.

(٢٨) ابن رشد الجد، **البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة**، حققه محمد حجي وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط ٢، ١٩٨٨م، ج ٤، ص: ٢٩٣.

(٢٩) ابن سهل، **ديوان الأحكام الكبرى أو الإعلام بنوازل الأحكام وقطر من سير الحكام**، تحقيق يحيى مراد، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٧، ص: ٤٦٠.

(٣٠) ورد جواب ابن الحاج ضمن النوازل التي نقلها البرزلي، راجع: فتاوى البرزلي، م س، ج ٥، ص: ٤٧٠.

(٣١) الونشريسي، **المعيار**، م س، ج ٧، ص: ٥٩- ٦٠.

(٣٢) هذه إشارة وردت في رسالة كتبها أبو بكر بن علي بن يوسف بن تاشفين إلى أبيه، وهذا الأخير ذكرها في إحدى

رسائله المتعلقة بالأملاك المحبسة على بيع النصارى. راجع: الونشريسي، **المعيار**، م س، ج ٨، ص: ٥٦.

(33) DUFOURCQ (Charles-Emmanuel), (1978): «La coexistence des chrétiens et des musulmans dans Al-Andalus et dans le Maghrib du Xe siècle» In: **Actes des congrès de la Société des historiens médiévistes de l'enseignement supérieur public**, 9e congrès (Occident et Orient au Xe siècle), Dijon, pp: 209-224, p: 224.

(٣٤) الأهواني (عبد العزيز)، "ألفاظ مغربية من كتاب ابن هشام اللخمي [ت ٥٧٧هـ/ ١١٨١م] في لحن العامة"، **مجلة معهد المخطوطات العربية**، مج ٣، شوال ١٣٧٦هـ-مايو ١٩٥٧، ج ١، ص: ١٢٧- ١٥٧، ص: ١٤٣.

(٣٥) تذكر المصادر أن عدد معاهدة غرناطة وحدهم كتبوا لابن رذمير زماما يشتمل على اثني عشر ألفا من مقاتليهم مستدعين له ومشجعين. راجع: ابن عذاري، البيان، م س، ج ٤، ص: ٦٩. الحلل الموشية، م س، ص: ٩١. ابن الخطيب، الإحاطة، م س، ج ١، ص: ١٠٩.

(٣٦) ابن عذاري، **البيان**، م س، ج ٤، ص: ٧١.

(٣٧) فتاوى ابن رشد، م س، ج ٣، ص: ١٦١٩.

(٣٨) ابن رشد الجد، **المقدمات الممهدات لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعيات والتحصيلات المحكمات لأمهات مسائلها المشكلات**، تحقيق محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط ١، ١٩٨٨، ج ٢، ص: ٢٦٧.

(٣٩) ابن الخطيب، **الإحاطة**، م س، ج ١، ص: ١١٤.

(٤٠) **الحلل الموشية**، م س، ص: ٩٠.

(٤١) ابن عذاري، **البيان**، م س، ج ٤، ص: ٧٠. **الحلل الموشية**، م س، ص: ٩٤

(٤٢) فتاوى ابن رشد، م س، ج ٣، ص: ١٥٢٠- ١٥٢١.

(٤٣) ابن عذاري، **البيان**، م س، ج ٤، ص: ٧٠.

(٤٤) ابن أبي زرع، **الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس**، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، ١٩٧٢، ص: ١٧١.

(٤٥) ابن عذاري، **البيان**، م س، ج ٤، ص: ٦٩. الحلل الموشية، م س، ص: ٩١. ابن الخطيب، **الإحاطة**، م س، ج١، ص: ١٠٩.

(٤٦) ابن عذاري، **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب (قسم الموحدين)**، تحقيق مجموعة من الأساتذة، دار الغرب الإسلامي ببيروت ودار الثقافة بالدار البيضاء، ط ١، ١٩٨٥، ص: ٢٤.

(٤٧) **الحلل الموشية**، م س، ص: ١٣١.

(٤٨) القادري بوتشيش (إبراهيم)، "مسألة بناء الكنائس بالمغرب الأقصى خلال عصر المرابطين (من منتصف القرن ١١ إلى منتصف القرن ١٢ م)"، نُشر ضمن أعمال ندوة: **الغرب الإسلامي والغرب المسيحي خلال القرون الوسطى**، تنسيق محمد حمام، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم: ٤٨، ط ١، ١٩٩٥، ص: ٩٣ – ١٠٠، ص: ٩٥.

(٤٩) هذه الإشارة وردت في رسالة كتبها أبو بكر بن علي بن يوسف بن تاشفين إلى أبيه، وهذا الأخير ذكرها في إحدى رسائله المتعلقة بالأملاك المحبسة على بيع النصارى. راجع: الونشريسي، **المعيار**، م س، ج ٨، ص: ٥٦.

(٥٠) أشباخ يوسف، **تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين**، ترجمه وعلّق عليه محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ٢، ١٩٩٦، ج ١، ص: ١٥٧.

(51) DOZY(Reinhart Pieter Anne), (1861): **Histoire des Musulmans d'Espagne: jusqu'à la conquete de l'Andalousie par les Almoravides** (711-1110), Leyde, T 3, p: ٢٣٩.

(52) LAGARDÈRE, Communautés mozarabes, Op. Cit, p: 100.

(٥٣) ابن أبي زرع، **روض القرطاس**، م س، ص: ١٦٤.

(54) DUFOURCQ (Charles-Emmanuel), (1978): **La vie quotidienne dans l'Europe médiévale sous domination arabe**, Hachette, Paris, p: 235 - 236.

(٥٥) دوزي (رينهرت)، **المسلمون في الأندلس**، ترجمة وتعليق وتقديم حسن حبشي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥، ج ٣، ص: ١٦٣.

(٥٦) القادري بوتشيش (إبراهيم)، **مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين**، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط ١، ١٩٩٨، ص: ٨٠.

(٥٧) القادري بوتشيش (إبراهيم)، "المرابطون وسياسة التسامح مع نصارى الأندلس: نموذج من عطاءات الحضارة الأندلسية" ضمن أعمال ندوة **الأندلس: قرون من التقلبات والعطاءات-القسم الأول (التاريخ وفلسفته)**، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض، ط ١، ١٩٩٦، ص: ٢٢٩ – ٢٤٦، ص: ٢٤١.

(٥٨) ابن عذاري، البيان، م س، ج ٤، ص: ١٠٢. والجدير بالذكر أن ابن الأثير لم يُسم جند المرابطين النصارى بالروم، بل أطلق عليهم اسم «المماليك الفرنج والروم»، بينما اكتفى ابن خلكان بكلمة «المماليك». راجع: ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، راجعه وصححه محمد يوسف الدقاق، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ٢٠٠٣، ج ٩، ص: ١٩٨. وابن خلكان، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٧٧، مج ٥، ص: ٥١.

(59) MESNAGE (Père Joseph), (1910): **Le Christianisme en Afrique: Déclin et extinction**, Alger/ Paris, p: 8.

(٦٠) للمزيد حول علاقة السيد القمبيطور بالمسلمين زمن المرابطين، راجع: حسين مؤنس، "السيد القَمبيطُور وعلاقاته بالمسلمين"، **المجلة التاريخية المصرية**، مج ٣، ع ١، مايو ١٩٥٠، ص: ٣٧- ٨٧. ص: ٥٦- ٧٧.

(٦١) ابن بسام، الذخيرة، ق ٣- مج ١، ص: ٩٩. ابن عذاري، البيان، م س، ج ٤، ص: ٣٧.

(٦٢) ابن دحية، **المطرب من أشعار أهل المغرب**، تحقيق إبراهيم الأبياري - حامد عبد المجيد - أحمد بدوي، راجعه طه حسين، دار العلم للجميع، بيروت، ١٩٥٥، ص: ١٩٥.

(٦٣) ابن عذاري، **البيان**، م س، ج ٤، ص: ٣٩.
(٦٤) الونشريسي، **المعيار**، م س، ج ٨، ص: ٥٨ - ٥٩.
(٦٥) المصدر نفسه، ج ٢، ص: ٢٤١.
(٦٦) يذكر الماوردي أن من الشروط المستحبة في عقد الجزية أن «لا يُسمعوهم أصوات نواقيسهم». راجع: الماوردي، الأحكام، م س، ص: ١٨٥.
(٦٧) الونشريسي، **المعيار**، م س، ج ٢، ص: ٢١٥.
(٦٨) الضبي، **بُغية الملتمِس في تاريخ رجال أهل الأندلس**، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري بالقاهرة ودار الكتاب اللبناني ببيروت، ط ١، ١٩٨٩، ج ٢، ص: ٦٠٥.
(٦٩) فتاوى ابن رشد، م س، ج ٣، ص: ١٤٦٣.
(٧٠) ابن أبي زرع، روض القرطاس، م س، ص: ٢٥٠. الناصري، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، تحقيق وتعليق جعفر الناصري ومَحَمَّد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، ١٩٩٧، ج ٢، ص: ٢٣٧.
(٧١) مارمول كاربخال، **إفريقيا**، ترجمه عن الفرنسية محمد حجي وآخرون، مطابع المعارف الجديدة، الرباط، ١٩٨٨- ١٩٨٩، ج ٢، ص: ٥٠.
(٧٢) انظر نص الرسالة التي بعثها أمير المسلمين علي بن يوسف إلى ابن ورد والفقهاء المشاورين بغرناطة في مسألة الأملاك المحبسة على بيع النصارى، ونص فتوى ابن ورد سنة ٥٥٢١/ ١١٢٧م عند: ابن ورد، **أجوبة ابن ورد الأندلسي**، دراسة وتحقيق محمد الشريف، طوب بريس، الرباط، ط ١، ٢٠٠٨، ص: ١٤٦. الونشريسي، المعيار، م س، ج ٨، ص: ٥٦-٦٤.
(٧٣) القاضي عياض وولده محمد، **مذاهب الحكام في نوازل الأحكام**، تقديم وتحقيق وتعليق محمد بن شريفة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية مزيدة ومنقحة، ١٩٩٧، ص: ٢٠٣- ٢٠٤. الونشريسي، المعيار، م س، ج ٧، ص: ٧٣-٧٥.
(٧٤) الإدريسي، **نزهة المشتاق في اختراق الآفاق**، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ٢٠٠٢، مج ٢، ص: ٥٤٤.
(٧٥) ابن عذاري، **البيان**، م س، ج ٤، ص: ٧٣. الحلل الموشية، م س، ص: ٩٧.
(٧٦) كارل بروكلمان، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، نقله إلى العربية نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٥، ١٩٦٨، ص: ٣٢٣.
(٧٧) ابن عذاري، **البيان المغرب**، م س، ج ٤، ص: ٧١.
(٧٨) دوزي، **المسلمون في الأندلس**، م س، ج ٣، ص: ١٦٩.
(٧٩) ابن عذاري، **البيان المغرب**، م س، ج ٤، ص: ٩١. ابن الخطيب، **أعمال الأعلام فيمن بويّع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام وما يتعلق بذلك من الكلام**، تحقيق سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٣، ج ٢، ص: ٣٩٥.
(٨٠) كواتي (مسعود)، **اليهود في المغرب الإسلامي من الفتح إلى سقوط دولة الموحدين**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الإسلامي، جامعة الجزائر- معهد التاريخ،١٤١١-١٤١٢هـ/ ١٩٩٠-١٩٩١م (مرقونة)، ص: ٢١٧.

(٨١) ابن القطان، **نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان**، درسه وقدم له وحققه محمود علي مكي، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٠، ص: ٢٤٣.
(٨٢) ابن عذاري، **البيان**، م س، ج ٤، ص: ٩٣.
(83) GRAETZ (Heinrich), (1872): **Les juifs d'Espagne (945 – 1205)**, traduit de l'allemand par Georges Stenne, Michel Lévy frères éditeurs - Librairie Nouvelle, Paris, p: 200.
(٨٤) ابن عذاري، **البيان**، م س، ج ٤، ص: ٧٧.
(٨٥) GRAETZ, Les juifs d'Espagne, Op. Cit, p: 201.
(٨٦) ابن الأبار، **المقتضب من كتاب تحفة القادم**، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري – القاهرة ودار الكتاب اللبناني- بيروت، ط ٣، ١٩٨٩، ص: ١٣٠.
(٨٧) **الحلل الموشية**، م س، ص: ١٣٨.
(88) DE CENIVAL (Pierre), (1927): «L'église chrétienne de Marrakech au XIIIe siècle», **Hespéris** 7, pp: 69-83, p: 72.
(٨٩) من المحتمل أن يكون الأسقف «ميقائيل بن عبد العزيز» الذي أشارت إليه الروايات المسيحية من أهل الذمة الذين تم نفيهم إلى المغرب حيث استوطن في فاس ما بين ١١٢٦م (٥٥٢٠) و ١١٣٧م (٥٥٣٢) قبل أن يعود إلى الأندلس سنة ٥٥٤١/ ١١٤٧م. راجع:
DUFOURCQ (Charles-Emmanuel), (١٩٦٨): «Les relations du Maroc et de la Castille pendant la première moitié du XIIIè siècle», **Revue d'Histoire et de Civilisation du Maghreb (RHCM)** n° 5, pp: ٣٧-٦٢, p: ٤٥.
(٩٠) ابن عبدون، **رسالة في القضاء والحسبة**، نشرها ليفي بروفنسال ضمن ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب، المعهد العلمي الفرنسي، القاهرة، ١٩٥٥، ص: ٥٧.
(٩١) جاء في نص الرسالة: «... نؤكد عليكم أتم تأكيد أمر أهل الذمة ألا يتصرف أحد منهم في أمور المسلمين، لأنه من فساد الدين». راجع: حسين مؤنس، "نصوص سياسية عن فترة الانتقال من المرابطين إلى الموحدين، من (٥٥٢٠/ ١١٢٦م) إلى (٥٥٤٠/ ١١٤٥م)"، مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية (مدريد)، المجلد الأول، ع ٣، ١٩٥٥، ص: ٩٧ – ١٤٠، ص: ١١٠-١١٣.
(٩٢) جسوس (عز الدين)، **موقف الرعية من السلطة السياسية في المغرب والأندلس على عهد المرابطين – دراسة في علم الاجتماع السياسي**، مطابع أفريقيا الشرق، الدار البيضاء ٢٠١٤، ص: ٣٠٥.